الوظيفة النحوية للمشتقات بين الإعمال والإلغاء، وأثر ذلك في التركيب، والدلالة (اسم الفاعل) أنموذجًا.

إعداد

عبد الله سعد بكري سعد

يرمى هذا البحث إلى دراسة الوظيفة النحوية لبعض المشتقات من حيث العمل فيما بعدها سواء رفعت فاعلا ، أو نائب فاعل أو نصبت مفعولا به[١]، وقد اكتفيت في الدراسة باسم الفاعل دون باقى المشتقات؛ لأن ما ينطبق عليه ينطبق على باقى المشتقات؛ فلا أرى داعيا للإطناب والإسهاب.

قد قمت ببيان الشروط التى اعتمد عليها اسم الفاعل فى العمل، هذا من جانب، أما الجانب الآخر فيتناول إلغاء عمل اسم الفاعل؛ نتيجة فقدان شرط من شروط عمله، وأثر الإعمال والإلغاء فى تركيب الجملة العربية، ويتناول-أيضا الدلالة الناتجة فى الحالتين؛ لأن علاقة النحو بالدلالة قديمة قدم النحو نفسه، فقد ارتبط كل واحد منهما بالآخر بأقوى الأسباب، سواء أكان السبب علامات إعرابية، أم أساليب كلامية، أم حروفا وأدوات نحوية، أم قرائن وسياقات[٢]، كذلك للصرف صلة وثيقة بالتركيب؛ فوظائف المفردات فى التركيب تُحدد من خلال بنيتها الصرفية التى تحدد زمن الفعل وفاعله، وتدل الصيغة الصرفية-أيضا-على أبنية الفاعل، والمفعول، والصفة، وصيغ المبالغة، وتوظف الكلمات فى التركيب بناءً على صيغها الصرفية[٣]، مع أنه كثيرا ما تشترك بعض الأبواب النحوية فى الشروط الصرفية؛ فالخبر، والحال، والصفة يُشترط لأدائها لوظائفها الأداء الأمثل أن تكون من الصفات[٤](صفة فاعل، صفة مفعول، صفة مشبهة، وصفة مبالغة)، فيتفق الخبر، والحال، والصفة في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت[٥].

---

(١) – وهذا يعد إسنادا غيرَ أصلى، ينظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، ١٠.

(٢) – ينظر: الدلالة ونظرية النحو العربى ٧.

(٣) – ينظر: التحليل اللغوى فى ضوء علم الدلالة ١٢١.

(٤) – ينظر: نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية٢٧٩.

(٥) – ينظر: دلائل الإعجاز ٣١.

إن الوصول إلى الدلالة المقبولة للنص قد يُستعصى أحيانا مما يدفع إلى التأويل قبل الحكم على العبارة بعدم قبولها نحويا أو دلاليا؛ ذلك لأن التأويل فى البيئة النحوية حمل الظواهر النحوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو.

وعلى هذا فلم يكن البحث النحوى شكليا فقط، لكنه ارتبط بالمعنى ارتباطا وثيقا، يقول الدكتور : محمود عبدالسلام شرف الدين: "إن كثيرا من الآراء النحوية لا يغنى القارئ ولا يسمنه من جوع حين تحاول تبرير الملامح الشكلية للتراكيب، فإذا ما استدعى جانب المعنى حُلت المشاكل من قريب، وظهر غور للغة ثرّ غنىٌّ، ولم يفت النحويين العرب لجوء ملموس إلى هذا المنهج؛ إذ قد تنبهوا إليه
فى أماكن متفرقة مبثوثة"(١)

علة إعمال اسم الفاعل في فكر نحاة العربية:

لمَّا كان الفعل يدل على المصدر بلفظه، وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمحله، اشتق منه لهذه الأقسام أسماء، ولما كان يدل على الفاعل بمعناه؛ لأنه حدث، والحدث لا يصدر إلا عن فاعل اشتق منه اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل، ويجوز أن ينعت به اسم قبله، ويذكر ويؤنث، وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون كالفعل إذا قلت: يفعلون، نحو ضارب وقاتل يجرى على يضرب ويقتل، فالتشابه الكبير بين اسم الفاعل والفعل المضارع كان سببا في تمكين اسم الفاعل من العمل فيما بعده ومباشرة وظيفته النحوية، عند تضافر القرائن جميعها فى رفع الفاعل أو نصب مفعول به واحد أو نصب مفعولين، ومع ذلك لا يبلغ اسم الفاعل مرتبة الفعل في القوة؛ لأنه فرع عليه؛ لهذا جاز إعمال اسم الفاعل، وجاز إلغاء ذلك العمل وإضافة الفعل إلى مرفوعه، ولعمل اسم الفاعل شروط يجب أن يستوفيها حتى يكون قادرًا على أداء وظيفته، فسيبويه يرى أن اسم الفاعل يوافق مضارعه في المعنى، وفي الحدث والتجدد وفي عدد الحروف وفي هيئته، فاسم الفاعل عنده يمكن أن

(١)- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، ٧.

يحل محل الفعل المضارع، وهذا يجعل اسم الفاعل قريبا من الفعلية ويبعده عن الاسمية المحضة، قال سيبويه: "هذا باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونًا، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيدا[١]"، ونحو قول امرئ القيس[٢]من(الكامل):

إِنِّي بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيْشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي

وشاهده إعمال اسم الفاعل وقيامه بوظيفته عند تنوين الكلمتين(واصل)و (رائش)، ونصب(حبلى)و(نبلى) تشبيها لاسمى الفاعل بالفعل المضارع؛ لأنهما فى معناه ومن لفظه، فَجَرَيا مجراه فى العمل، كما جرى مجراهما فى الإعراب؛ لأن التنوين مانع من الإضافة، والعرب تحذف التنوين والنون من اسم الفاعل تخفيفا وإلغاء لوظيفته فى نصب المفعول به، فيصير عمله فيما بعده الجر بالإضافة؛ لأنه اسم، وإن لم يكن مثل بقية الأسماء فى المعنى والعمل، فسيبويه يُعمل اسم الفاعل لأنه جرى مجرى الفعل المضارع، والفعل المضارع يدل على الاستمرارية ولا يدل على المضيّ، وهذا ما دفع البصريين إلى عدم إعمال اسم الفاعل ماضيًا، لأنـــــه بذلك لايشابه الفعل المضارع.

أما سبب إعمال اسم الفاعل السابق فهو متداول عند النحاة قديما وحديثا، فعلة إعماله عند ابن يعيش هو جريانه مجرى الفعل في اللفظ والمعنى[٣]، وقد بينه ابن عقيل بقوله: "إنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه : أنه موافق له في الحركات والسكنات[٤]"، أما المقصود من المجاراة فقد

---

(١)- الكتاب لسيبويه ١٦٤/١.

(٢) – البيت لامرئ القيس فى ديوانه ١٦٤/١.

(٣) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٦.

(٤)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١٠٦/٣.

وضحها الحريري فقال: "اعلم أن العرب شبهت اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتق منه، في عدد الحروف، وفي هيئة الحركة والسكون، ألا ترى أن قولك (ضارب) يضاهي قولك (يضرب) في كون كل واحد منهما على أربعة أحرف، ثانيهما ساكن، وما عداه متحرك، فلما اشتبها من هذا الوجه أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وأعمل اسم الفاعل كما يعمل الفعل المضارع"(١)، ونلحظ أن علة إعمال اسم الفاعل هي تُضمِّن اسم الفاعل معنى الفعل المضارع أو جريانه مجرى الفعل المضارع في حركاته وسكناته، فالعمل أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء، واسم الفاعل تضمن معنى الفعل، واسم الفاعل كالمصدر اسم يقوم في النظام النحوي بوظيفتين:

إحداهما: أصلية وهي وظيفة الاسم.

الثانية: فرعية وهي وظيفة الفعل نحو قولك: (مررت برجل ضار ب زيدًا)، فزيد مفعول به لاسم الفاعل، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) وضارب في الوقت نفسه صفة الرجل، فلما اشتم النحاة رائحة الفعل في اسم الفاعل أعملوه، فالنحوى يواجه تركيبات خارجية وأطرا شكلية، لكنه فى النظرة العميقة يكتشف تركيبات داخلية تنتج عنها وظائف لمكوناتها(٢)، قال ابن يعيش: "واعلمْ أن قولهم: "أقائمٌ الزيدان" إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ، لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و"قائمٌ" هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: "أقائمٌ" مبتدأٌ و"الزيدان" مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة. ولو قلت: "قائم الزيدان" من غيرِ استفهام، لم يجز عند الأكثر"(٣) فكلام ابن يعيش هذا يمثل نظرة مستقبلية إلى دراسة المعنى والدلالة بالتركيب النحوى فى الجملة العربية، وقد

---

(١) – شرح ملحة الإعراب ٩٨.

(٢) – ينظر: اسم الفاعل فى القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية فى ضوء المنهج الوصفى ٣٤ وما بعدها، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، ٨.

(٣) – شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٦.

اعترض ابن مضاء على تقدير العوامل فى المشتقات؛ فأنكر على النحاة تقديرهم الضمائر المستترة بعد اسم الفاعل ما دام اسم الفاعل عندهم يدل على الصفة وصاحبها، وتحمل معنى الفعل والفاعل، فهو موضوع لمعنيين: الحدث وصاحب الحدث، وإن كان غير مصرح به، وقولهم: (زيد ضارب عمرا) فضارب هنا[١] تدل على الفاعل غير المصرح باسمه وزيد تدل على اسم الفاعل، فما الداعى إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا؟، فاسم الفاعل فيه من قوة المعنى والمبنى ما يجعله يستغنى عن عمدة فى الجملة، قال الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين: " تعريج الرضى على تركيب اسم الفاعل الذى أتى بعده فاعل سد مسد الخبر، وذهابه إلى أنه بمنزلة الفعل ومعناه إشارة ذكية إلى ما يمكن أن أسميه(المنهج اللغوى)فى الدراسة النحوية؛ فوراء الملامح الشكلية يكمن دائما العمق التركيبى المردود إلى المعنى"[٢].

شروط إعمال اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله المتعدى، أو اللازم حال اقترانه بـــ(أل)، أو تجرده منها؛ وهو فرع من الفعل فى العمل، ونشأ خلاف بين النحاة فى عمل اسم الفاعل، ومنشأ الخلاف هو حمل اسم الفاعل على الفعل لفظا ومعنى؛ لأن طائفة من النحاة تأخذ بجريانه فى المعنى دون اللفظ، ومقتضى ذلك أنه يلغى عمل اسم الفاعل إذا بطلت المشابهة اللفظية والمعنوية بين اسم الفاعل والفعل، وأكثر النحاة يعولون على المجاراة اللفظية والمعنوية، و منهم الرضي الذى يرى أن اسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل معنًى، ووزنا[٣]، وترتب على ذلك خلاف فى الفروع[٤]، فاسم الفاعل ينصب مفعولا به إذا كان فعله متعديا، ويصح فى ذلك المعمول على قلة جره بتلك

(١) – ينظر: الرد على النحاة ٧٩، ٨٠، والعامل النحوى فى الدرس اللسانى المعاصر٢٣.

(٢) – الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، ٧.

(٣) – ينظر: شرح الرضي ٢٢٢/٢.

(٤) – ينظر: اسم الفاعل صوغه وإعماله١٣٤.

اللام التى يسميها النحويون(لام التقوية)[١]، تقول: أنت فاهم لموضوعك، ويصح أيضا قولك: أنت فاهم موضوعك، فلا يخلو اسم الفاعل من أن يكون محلى بأل أو مجردا[٢].

أولا: عمل اسم الفاعل المقترن بـــ(أل):

إذا كان اسم الفاعل محلى بـــ(أل)يقوم بوظيفة الفعل سواء أكان ماضيا، أم مستقبلا، أم حالا؛ وسبب ذلك الإطلاق فى أدائه عمل الفعل أنه باق على شبهه للفعل، لم يطرأ عليه ما يقلل تمكن الفعلية منه، ولا ما يقربه من الاسمية فتقول: هذا الضارب زيدا الآن، أو غدا، أو أمس. تقول: كنت الفاهم الموضوعَ أمس، وتقول: أنا الفاهم الموضوعَ الآن، وتقول: أنا إن شاء الله الفاهم ما يحدث غدا، ففى جميع الأزمنة يؤدى اسم الفاعل عمل فعله، قال ابن عقيل: "هذا هو المشهور من قول النحويين وزعم جماعة من النحويين منهم الرماني أنه إذا وقع صلة لـــ(أل) لا يعمل إلا ماضيا ولا يعمل مستقبلا ولا حال"[٣].

وإنما عمل اسم الفاعل وهو مقترن بـــ(أل) لأنه ما زال موجودا في دائرة الفعل؛ لأنه وقع صلة لـــ(أل)، والصلة لا تكون إلا فعلا يستوى في ذلك الفعل الماضى أو غيره، ولما كان اسم الفاعل المقترن بـــ(أل) بمعنى المضى جاز عطف الماضى عليه كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (الحديد: ١٨)، فالفعل(أقرضوا)معطوف على(المصدقين)؛ لأنه في معنى الذين تصدقوا[٤]، وقد جعل ابن عصفور اسم الفاعل

---

(١) – ينظر: مغنى اللبيب ١٩٠/٣.

(٢) – ينظر: شرح ابن عقيل ١٠٦/٣.

(٣) – شرح ابن عقيل ١١٠/٣.

(٤)– ينظر: شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلى الأندلسى(٦٦٩ه)، تحقيق: د: على محمد فاخر، ط١-١٩٩٤م، ١٦٤/٢-١٦٥.

المقترن بـــ(أل)خمسة أنواع، وأعطى حكما واحدا للثلاثة الأول، وحكما آخر للنوعين الباقيين.

أ- أما الثلاثة الأول: هى أن يكون اسم الفاعل:

- مفردا، نحو: هذه القاتلة زوجها.
- جمع تكسير، نحو: هؤلاء القواتل أزواجهن.
- جمع مؤنث سالم، نحو: هؤلاء القاتلات أزواجهن.

وفى الأمثلة المذكورة جاء المعمول مجردا من(أل)، وقد يكون المعمول مقترنا بـــ(أل)، نحو:

- هذه القاتلة الزوج.
- هؤلاء القاتلات الأزواج.

وللمعمول في هذه الأنواع الثلاثة حكمان مختلفان يرجعان إلى اقترانه بـــ(أل)، أو تجرده منها:

- الحكم الأول: جواز الإعمال، وجواز الإلغاء، إذا كان المعمول مقترنا بـــ(أل)، نحو: هذه القاتلة الزوج (بنصب الزوج وجره)، أما النصب فعلى عمل اسم الفاعل عمل الفعل، وأما جره فعلى

الإضافة وإلغاء العمل، وأما ما جاء على الإعمال فقول الشاعر[١]من (الطويل):

إذا كُنت مَعْنِّيا بمجد وسُؤدَدٍ فلا تك إلا المُجْمَلَ القولَ والفِعْلا

فقد عمل اسم الفاعل المقترن بـــ(أل)(المجمل)النصب في المعمول بعده(القول) وهو مقترن بها أيضا، واستشهد به على إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لـــ(أل) حال كونه للاستقبال ردا بذلك على الرمانى الذى يرى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا ماضيا[٢]، وما جاء على الإلغاء والإضافة إلى ما بعده قول الشاعر[١] من(الطويل):

---

(١) – البيت بلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٩، التذييل والتكميل١٠/ ٣٣٥ ، وهمع الهوامع ٥٦/٣، الدرر اللوامع ٢/ ٣١٧، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٧٢٦/٦.

(٢)- ينظر: الدرر اللوامع ٣١٧/٢.

أَبَأْنَا بهَا قَتلَى وَمَا في دِمَائهَا ... شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافيَاتُ الحَوَائمِ

والشاهد في قوله(وهن الشافيات الحوائم) حيث اقترن اسم الفاعل، ومعموله بالألف واللام فجاز إعماله، وجازت إضافته، وهنا جاء مضافا، ويندرج تحت المعمول المقترن بـــ(أل)المعمول المضاف لمقترن بها، نحو: أنا القاتل عدو المصريين، بالنصب على الإعمال، وبالجر على الإلغاء، وما جاء على الإلغاء والجر قول الشاعر(٢)من(الطويل):

لقد ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيةِ العِدَا ... بما جاوَزَ الآمالَ مِلأَسْرِ والقتلِ

حيث جاءت كلمة(أقفية)مضافة لاسم الفاعل(الزوار)، كما يندرج تحته أيضا المعمول المضاف لضمير ما فيه(أل)، نحو: هذا الطالب أنا الحامل عبئه ، بنصب (عبئه) على الإعمال، وجره على الإلغاء، ومنه قول الشاعر(٣)من(الكامل):

الودُّ أنتِ المُسْتَحقةُ صفْوِه ... منّي وإنْ لم أرْجُ منكِ نَوالا

والشاهد في الشطرة الأولى حيث اقترن اسم الفاعل بـــ(أل)، وأضيف إلى معمول مضاف إلى ضمير، هذا الضمير عائد على مافيه(أل)، ويأخذ هذا المعمول حكم المقترن بـــ(أل)من جواز النصب على الإعمال، وجواز الجر على الإلغاء، وعليه يجوز لك أن تقول (صفوَه) بالنصب، وصفوه بالجر، وقد اختلف النحاة في

---

(١) – البيت للفرزدق في في ديوانه ٥٦٢/٢، و شرح المقرب ١٦٦/٢، وشرح التسهيل ٢/ ٤١٣، والتذييل والتكميل ٣٤٤/١٠، وشرح التصريح ٦٨٣//١.

(٢) – البيت بلا نسبة فى شرح التصريح ٦٨٤/١، وشرح المقرب ١٦٧/٢، أقفية: جمع قفا، وأقفية مضاف إلى العدى المقرونة بـــ(أل)و(الآمال)بالمد: جمع أمل، وهو الرجاء، وملأسر: أصله: من الأسر فحذفت نون (من)على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن، ينظر: شرح التصريح٦٨٤/١، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٤٥ برواية(بما جاوَزَ الآمالَ مِ القَتلِ والأَسْرِ).

(٣) – البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٦٨٤/١، شرح المقرب ١٦٧/٢، شرح التسهيل ٢/ ٤١٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٣/٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٤٥، همع الهوامع ٤١٧/٢.

ترجيح الإعمال أو الإلغاء في هذه المسائل، فسيبويه يرجح النصب إذا تساوى الأمران، أما الكسائى فيسوى بينهما، أما أبوحيان فيرى أن الجر بالإضافة أولى(١)؛ لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما كان لجهة الشبه بالمضارع فالحمل على الأصل أولى وهو الإضافة(٢)، وقد رده ناظر الجيش بحجة أن الإضافة هنا لفظية لا تفيد تعريفا ؛ لأنها أضيف بعد استحقاقه العمل فيما بعده(٣).

- الحكم الثانى: وجوب الإعمال والنصب؛ وذلك إذا كان المعمول مجردا من (أل)، نحو: أنت الضاربة زيدا، فلا يجوز الجر هنا على الإضافة وإلغاء العمل؛ لأنه لا يضاف مقترن بـــ(أل) إلى اسم خال منها(٤).

ب- أما النوعان الباقيان من الخمسة وهما:

- المثنى.
- جمع المذكر السالم، وللمعمول فيهما حكمان مختلفان يرجعان إلى تقدير معين في صورة اسم الفاعل:

- الحكم الأول: النصب قولا واحدا إن أثبتت النون فيهما، نحو: هذان الضاربان محمدا، هؤلاء الضاربون عليا، ومنه قول الله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء:١٦٢)، وإنما تعين النصب والإعمال، لأن ثبوت النون دليـــل على

---

(١) – ينظر: شرح المقرب ١٦٧/٢

(٢) – ينظر: التذييل والتكميل: رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر٨٢٣/٤.

(٣) – ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٢٧٢٦/٦، وما بعدها.

(٤) – ينظر: شرح المقرب ١٦٨/٢.

عدم الإضافة فامتنع الجر، ويستوى فيه أن يكون المعمول مقترنا بـــ(أل) كالآية، وقول عمرو بن كلثوم[١]من(الوافر):

وَأَنَّا الشَّارِبُونَ الماَء صَفْوا ويَشرَب غَيْرُنَا كَدَرا وَطِينَا

- الحكم الثانى: جواز النصب والجر إن حذفت النون فيهما، نحو: هذان الضاربا محمدا ومحمدٍ، بالنصب على الإعمال فيما بعده، والجر بالإضافة على الإلغاء، ومثله: هؤلاء الضاربو محمدا، ومحمد، وقد جاء على الإعمال ونصب ما بعده قول الشاعر[٢]من (المنسرح):

الحَافِظُو عورةَ العَشِيرَةِ لا يأتِيهم مِنْ ورائِهم وَكَفُ

والشاهد فيه أنه حذف النون من(الحافظون)وأعمل اسم الفاعل، ونصب (عورة)على أنها مفعول به لاسم الفاعل، فكأنه قال: الذين حفظوا عورة العشيرة، وعلى الجر والإلغاء جاء قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (الحج:٣٥)، أما الجر فتعليله واضح وهو أن النون حذفت للإضافة، أما النصب مع حذف النون فعلته أنها حذفت تخفيفا لطول الكلام بوجود الموصول وصلته المثنى أو المجموع ومعمول الصلة[٣]، لكن لِمَ يُلغَ عمل اسم الفاعل وهو مجموع جمع تكسير كما امتنع بالتصغير، وكلاهما فيه تغيير في صورة المفرد؟ قال ابن مالك: "الجواب أن التصغيير لم يمنع العمل لتغيير في نظم الواحد فحسب، بل لكونه مغيرا في نظم الواحد ومحدثا فيه معنى غير لائق بالفعل وهو معنى الوصفية فإن معنى قولك: ضويرب ضارب صغير والجمع إن غير نظم الواحد فليس محدثا في المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ لأن الجمع بمعنى

---

(١) – البيت لعمرو بن كلثوم في التذييل والتكميل ٣٣٥/١٠، وديوانه ٩٠، وفى معلقته بلفظ (ونشرب إن وردنا الماء صفوا)وعلى هذا لا شاهد فيه.

(٢) – البيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجى في ٤ /٢٧٢، وبلا نسبة فى المقتضب١٤٥/٤، شرح المقرب ١٧٠/٢.

(٣) – ينظر: شرح المقرب ١٧١/٢.

العطف، فإن معنى قولك: ضُرَّاب: ضارب وضارب وضارب، والعطف لائق بالفعل؛ فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير، وأما التثنية وجمع التصحيح فحقيق بأن يبقى العمل معهما؛ لأنهما يساويان جمع التكسير في تضمن معنى العطف ويفوقانه بأنهما لم يغيرا نظم الواحد."(١)

ثانيا: المجرد من(أل):

يؤدى اسم الفاعل المجرد من(أل)وظيفة فعله تعديا، ولزوما رغم تنوينه، فالتنوين إحدى علامات الأسماء، لكنه بمثابة النون فى آخر الأفعال الخمسة، فكما لا تمنع تلك النون فعليتها، فكذلك فى تنوين اسم الفاعل لا يقلل طاقة الفعلية فيه(٢)، وهو لا يقوم بوظيفة فعله إلا بشرطين(٣):

١- وجوديين، وهما:

أ- أن يدل على الحال أو الاستقبال.

ب_ أو أن يعتمد على شيء قبله.

٢- أو عدميين، وهما:

أ- ألا يصغر.

ب-ألا يوصف.

١- أ- يقوم اسم الفاعل المجرد من(أل)بوظيفة فعله المتعدى، أو بوظيفة فعله اللازم رغم وجود التنوين الذى هو من علامات الاسم، لكن ذلك لم يقلل من تمكن الفعليه منه، فإن كان مجردا من (أل)قام بوظيفة فعله (رفعا ونصبا) إن دل على المستقبل، أو الحال، أو الاستمرار المتجدد عند النحاة(٤)، نحو: هذا ضارب زيدا

---

(١) - شرح التسهيل٢/٤٠٥-٤٠٦.

(٢) - ينظر: تركيب شبه الفعل العربى بين الاسمية والفعلية٦٨.

(٣) - ينظر: شرح التصريح ١٢/٢

(٤) - ينظر: النحو الوافى ٢٤٧/٣.

الآن، أو هذا ضارب زيدا غدا، وإنما قام بوظيفة فعله لجريانه مجرى الفعل الذى هو بمعناه وهو المضارع، فهو يشبه للفعل الذى هو بمعناه (لفظا ومعنى)، وإن كان بمعنى الماضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه فهو مشبه له(معنى لا لفظا)فلا تقل: هذا ضاربٌ زيدًا أمس، بل يجب إضافته والإلغاء، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، قال ابن يعيش: "وقد بينت ألا مضارعة بين الماضى واسم الفاعل إن كان فى معناه، فلما لم يكن بينهما مضارعة بينه وبين الفعل إن أريد به الحال أو الاستقبال لم يعملوه عمله بل يكون مضافا إلى ما بعده بحكم الاسميه"(١)، قال الشيخ خالد: "لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى، لا الماضى؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه"(٢)، وأجاز الكسائي إعماله، وجعل منه قول الله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ۚ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ (الكهف:١٨)، قال ابن هشام: "أي يبسط ذراعيه بدليل(ونقلبهم)، ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل"(٣)، ولا حجة له فيه؛ لأنه حكاية حال ماضيه، ومعنى حكاية الحال الماضية أنك تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، فالمقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ، لا الألفاظ؛ ولذا قال تعالى: (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: (وقلبناهم) بالماضى، وقال بعضهم: لا حاجة إلى تكلف حكاية الحال؛ لأن حال أهل الكهف مستمر الآن، فيجوز أن

(١) – شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٦.

(٢) – شرح التصريح ١٢/٢.

(٣) – مغنى اللبيب ٦٩٣/٦.

يلاحظ فى (باسط) الحال فيكون عاملا[١]، فأما اعتماده على شيء قبله فقال ابن مالك[٢]:

وَوَلِى اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا... أو نَفْيا أوْ جَا صِفَةً أو مُسْنَدَ كأن يقع بعد:

- الاستفهام المذكور، نحو: أضارب زيد عمرا، نحو قول الشاعر[٣] من (المتقارب):

أناوٍ رجالُك قتلَ امرئٍ ... من العزّ في حُبّك اعتاضَ ذُلّا

ففى الشاهد ما يثبت أن اللجوء لمعرفة الدلالة البعيدة للتراكيب وعمقها أثناء تحليلها فيه منجى من كثير من المشكلات؛ وذلك أن إعراب الشكليين للشاهد(ناوٍ) مبتدأ، و(رجالك) فاعل سد مسد الخبر، على الرغم من أن فى الشاهد اعترافا بالبعد المعنوى لكلمة(ناوٍ)بدليل اعتبارهم (رجالك) فاعلا لها، فيه إشكال كبير؛ إذ فيه قول بجواز اجتماع: (مبتدأ) + فاعل فى الجملة العربية فهذا أمر صعب فى اللغة التى ليس فيها إلا النمطان : (فعل + فاعل)أو(مبتدأ + خبر)، وكلام الرضى من أن هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل فيه منجى من الوقوع فى المفارقة السابقة.[٤]، فالرضى قد أخرج هذا من الجملة الاسمية، قال: "والنحاة تكلفوا إدخال هذا، أيضا، في حد المبتدأ الأول، فقالوا إن خبره محذوف وسد فاعله مسد الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصل من خبر، حتى يحذف ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثم، تم بفاعله كلاما

---

(١) – ينظر: شرح التصريح ١٢/٢.

(٢) – شرح ابن عقيل ٣/ ١٠٧.

(٣) – البيت بلا نسبة فى شرح التسهيل ٤٠١/٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٢، وهمع الهوامع ٣/ ٥٣، الدرر اللوامع ٢/ ٣١٤، اللغة: (ناو) فاعل من نوى ينوي.

-(٤) ينظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، ٧.

من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة"[١]، قال ابن الشجرى: "ومثل هذا سدّ الفاعل مسدّ الخبر فى نحو: أذاهب أخواك؟ فذاهب مبتدأ، ارتفع أخواك به، ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه، فى قولك: أيذهب أخواك؟ ولمّا تنزّل اسم الفاعل منزلة الفعل، وارتفع الاسم بعده به، على حدّ ارتفاعه، أغنى ذلك عن تقدير خبر هذا المبتدأ، ولم يصحّ الإخبار عنه لفظا ولا تقديرا، كما لا يصحّ الإخبار عن الفعل"[٢]، فابن الشجرى لم يقرب المثال من الجملة الفعلية فقط بل إنه قطع كل رابط بينها وبين الاسمية، فالإخبار هنا لا يصح لا فى اللفظ ولا فى التقدير، كما لا يصح الإخبار عن الفعل[٣]، ويعتمد اسم الفاعل على استفهام مقدر، نحو قول الشاعر[٤]من(الخفيف):

ليتَ شِعرى مقيمُ العذرَ قَومِى لى أم هم في الحبِّ لى عاذلونا

والشاهد في البيت إعمال اسم الفاعل(مقيم) النصب في (العذر) على أنه مفعول به، فـ(مقيم) مبتدأ اعتمد في عمله على الاستفهام المقدر، والأصل: أمقيم العذرَ قومِى، و(قومى) فاعل سد مسد الخبر عند الأخفش والكوفيين[٥].

– نفي، نحو: ما ضارب زيد عمرا، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (البقرة:

(١) – شرح الرضى على الكافية ٢٢٥/١.

(٢) – أمالى ابن الشجرى، ٦٢/٢.

(٣) – ينظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، ٩.

(٤) – البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠١/٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٢٢، وهمع الهوامع ٣/ ٥٤، الدرر اللوامع ٢/ ٣١٤، اللغة: ليت شعري: ليت علمي حاصل.

(٥) – ينظر: الدرر اللوامع ٣١٥/٢.

١٤٥) إذ اعتمد اسم الفاعل(تابع)على نفى ومبتدأ قبله، أو يعتمد على نفى، كقول الشاعر[١]من(الكامل):

ما راعِ الخلّانُ ذمّةً ناكِث بلْ مَن وفى يَجد الخليلَ خليلا

الشاهد فيه قوله: ما راع الخلان ذمة ناكث؛ حيث أعمل اسم الفاعل، وهو(راع)في المفعول به الذي هو(ذمةَ ناكث)بعد أن رفع الفاعل الذى سد مسد الخبر، وإنما أعمل اسم الفاعل في المفعول به؛ لكونه معتمدا على حرف النفي، وهو(ما)، وعلة اعتماد اسم الفاعل على الاستفهام والنفى حتى يعمل؛ أن ذلك يقربه من الفعل ذلك؛ لأن الفعل هو الذى ينفى، وهو الذى يستفهم عنه[٢].

– أن يقع نعتا لموصوف مذكور، نحو: مررت برجل ضارب زيدا، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (النحل: ٦٩)، فـ(مختلف)اسم فاعل قام بوظيفة فعله فرفع(ألوانه)فاعلا لاسم الفاعل، أو مقدر بقرينة، نحو: كم مبدد ثروته يرى التبديد ذخرا، نحو: أنت رجل فاهم عمله وقد يكون الموصوف محذوفا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ (فاطر:٢٨)، فالتقدير: صنف مختلف ألوانه ومنه قول الأعشى ميمون[٣]من(البسيط):

كناطحٍ صخرةً يوما ليُوهِنَها فلم يَضِرْها، وأوهى قرنَه الوَعِلُ

اسم الفاعل(ناطح)قام بوظيفة فعله فنصب(صخرة)اعتمادًا على الموصوف المقدر؛ أي: كوعل ناطح صخرةً.

---

(١) – البيت بلا نسبة فى شرح التسهيل ٤٠١/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٧٢٠/٦، شرح شذور الذهب ٣٩٨، النكث: نقض ما تعقده وتصلحه من بيعة.

(٢)– ينظر: شرح المقرب ١٨٩/٢.

(٣)– البيت للأعشى فى ديوانه ٦١، تعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، دون طبعة، دون تاريخ.، وشرح التصريح ١٢/٢، وهو بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ٢/ ١٠٥.

- أن يقع حالا نحو: قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ﴾ (الزمر: ١٤) فاسم الفاعل(مخلصا)اسم فاعل عامل نصب(دينى)مفعولا به.
- أن يقع مسندا لمبتدأ لفظا أو أصلا، فيعمل إذا وقع خبرا وهذا يشمل:

أ- خبر المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴾ (النازعات: ٤٥).

ب- وخبر كان وأخواتها، نحو قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ (الأنفال: ٥٣)، ومنه قول الأحوص الرياحى[١]من (الطويل):

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعِبٍ إلاَّ ببَيْنٍ غُرابُهَا

الشاهد فى البيت أنَّ(مصلحين)اسم فاعل عامل قام بوظيفته فنصب(عشيرة) مفعولا به عندما توفرت له شروط عمله، لوكان بالإلغاء لقال: مصلحى عشيرةٍ، ومثله قول زهير[٢]من الطويل:

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى... ولا سابقا شَيْئًا إذا كان جائيَا

الشاهد فى البيت أنَّ(سابقا)اسم فاعل عامل قام بوظيفته فنصب(شيئا)مفعولا به عندما توفرت له ش

شروط عمله، ولو كان بالإلغاء لقال: سابق شىء، فى حين أضيف اسم الفاعل(مدرك)إلى معموله بعده، فأُلغى عمله.

ج- وخبر إن وأخواتها، نحو: إن زيدا ضاربٌ عمرا، ومثل قول الله تعالى﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ ﴾ الحجر:٢٨)، والعمل هنا بسبب الاستقبال وتحقق الشروط، وظننت زيدا ضاربا عمرا، وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا.

---

(١) - البيت منسوب للأحوص الرياحى فى الكتاب ١٦٥/١، وشرح الرضى على الكافية ١٩١/٢، أو للفرزدق فى الكتاب أيضا ٢٩/٣.

(٢) - البيت لزهير بن أبى سلمى، وهو فى ديوانه، ٢٠٨، وهو برواية (...ولا سابقى شيءٌ)، والكتاب ١٦٥/١ برواية (ولا سابقا شيئا).

أما علة اعتماده على صاحب بأنواعه(موصوفا، أو مبتدأ، أو ذا حال،.....)؛ فلأن ذلك أصل وضعه؛ لأنه صفة في المعنى، فلابد من محكوم عليه به، والمحكوم عليه به قد يكون مبتدأ، وقد يكون موصوفا، ولا شك أن صاحب الحال حكمه حكم المبتدأ، وحكم الموصوف، ولو قيل إنما اشترط فى عمل اسم الفاعل الاعتماد على صاحب لتحقق كونه وصفا، فيتبين أنه يستحق العمل، إذ لو لم يكن خبرا، ولا صفة، ولا حالا لم تتحقق وصفيته واحتمل أن يكون قد استعمل استعمال الأسماء كوالد لكان أقرب(١).

١- (أ- ب) ألا يوصف ولا يصغر، وإنما استوى التصغير مع الصفة فى إلغاء عمل ووظيفة اسم الفاعل، لأن التصغير وصف فى المعنى، والوصف والتصغير يختصان بالاسم، فيبعدان الوصف عن الفعلية، فيضعف العمل؛ لأن علة عمل اسم الفاعل حمله على الفعل، قال ابن السراج: "ولا يحقر الاسم إذا كان بمعنى الفعل، نحو: هو ضويرب زيدا، وإن كان ضارب زيدٍ لما مضى فتحقيره جيد."(٢)، وقال الرضى: "ويشترط فى اسم الفاعل واسم المفعول ألا يكونا مصغرين، ولا موصوفين؛ لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل."(٣)، ويعلل السيوطى عدم إعمال اسم الفاعل المصغر عند البصريين فقال: "فلا يجوز: هذا ضويرب زيدا؛ لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه"(٤)، أما الكسائى(٥) فيرى أن اسم الفاعل المصغر، أو الموصوف يعمل عمل فعله، واحتج بقولٍ عن بعض العرب: أظننى مرتحلا وسويِّرا فرسخا، ورده ابن عقيل بأنه لا حجة له فى ذلك؛ لأن كلمة(فرسخا) تعرب-هنا-

---

(١)- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/٢٧٣٦.

(٢)- الأصول فى النحو ٣/٦٢.

(٣) - شرح الرضى على الكافية ج١ ص٣٣.

(٤) - همع الهوامع ٣/٥٤.

(٥) - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩١-١٩٢.

ظرفا، والظرف يعملُ فيه رائحةُ الفعل[١]، وقد توسع العرب في الظرف والجار والمجرور توسعا لا يكون لغيرهما[٢]، فالكسائى حينما صرح بعمل اسم الفاعل المصغر قاس على اسم الفاعل المجموع جمعا مذكرا سالما، والتصغير والتكسير من خواص الأسماء وهما يردان الأشياء إلى أصولها؛ لذا لمح الكسائى هذه العلاقة فأجاز إعمال اسم الفاعل المصغر[٣]، أما الفراء[٤] فمذهبه مذهب البصريين وهو يرى أن اسم الفاعل المصغر تلغى وظيفته فلا يعمل، فلا تقول: هذا ضويرب زيدا، بل تجب الإضافة، أما الكوفيون- غير الفراء- فنسب فى الهمع إعمال المصغر لهم، قال السيوطى: "وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا، بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهة الفعل فى المعنى لا الصورة"[٥]، وأجاز ابن هشام[٦] وصف اسم الفاعل بعد الإعمال، فأجاز أن يكون(يبتغون)من قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗا ﴾(المائدة:٢) نعتا لآمين، وردَّ على أبى البقاء إلغاءه العملَ، أما السمين الحلبى فقد ذهب مذهب أبى البقاء، قال: "وقوله: (يبتغون) حال من الضمير في(آمين)أي: حال كون الآمين مبتغين فضلا، ولا يجوز أن تكون هذه الجملة صفة لـــ(آمين)لأن اسم الفاعل متى وصف بطل عمله على الصحيح"[٧]، قال ابن

---

(١) – ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٧٢٢/٦.

(٢)– ينظر: شرح التّسهيل ٣٥٠/١.

(٣) – ينظر: اسم الفاعل صوغه وإعماله ١٣٥.

(٤) – ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٩١/٢.

(٥)– همع الهوامع ٥٤/٣.

(٦) – ينظر: مغنى اللبيب ٢٥٢/٦.

(٧)– الدر المصون ١٨٧/٤.

عصفور: "إن وُصِفَ اسم الفاعل بعد العمل عَمِلَ، مثل: هذا ضاربٌ زيدا عاقلٌ"(١)، وإن وُصِفَ اسم الفاعل قبل العمل أُلْغِي العملُ، فلا يقال: هذا ضارب عاقل زيدا، خلافا لمذهب الكسائى في الإعمال واحتجاجه بقول

الشاعر(٢)من(الطويل):

إذا فاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخَلِيطِ المُزايلِ

حيث نصب اسم الفاعل(فاقد) المفعول به(فرخين)مع كون اسم الفاعل موصوفًا، ولا حجة له في ذلك؛ لإمكان تخريجه على جعل (فرخين) منصوبا بـــ(رجعت)على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجعت على فرخين، فحذف (على) وتعدى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب (فرخين) بـــ(فَقَدتْ) مقدرا، مدلولا عليه باسم الفاعل الموصوف ، فإن ما لا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل(٣).

٢- يلغى عمل اسم الفاعل عندما يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي، وهو الذي ليس معمولًا لاسم الفاعل، وإنما يكون معمولًا لغيره فلا يجوز: هذا مكرِّمٌ واجبها مؤديةً، والأصل: هذا مكرمٌ مؤديةً واجبها؛ ففصلت كلمة: (واجب)بين اسم الفاعل ومعموله، مع أنها ليست معمولًا لاسم الفاعل: (مكرم)؛ وهذا لا يصح(٤)، لكن هناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبي؛ هي: أن يكون الفاصل الأجنبي شبه جملة، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة، لا مفعول به؛ نحو: الرحيم مساعدٌ، عن النهوض، عاجزًا. ونحو: إن هذا الشاهد ناطقٌ، نافعٌ، بالحق، والأصل: الرحيم مساعد عاجزًا عن النهوض. إن هذا الشاهد ناطق بالحق نافع.

---

(١)- شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١.

(٢) – البيت بلا نسبة فى التذييل والتكميل٣٠٦/١٠، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٧٢٢/٦.

(٣)- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٧٢٣/٦.

(٤) – ينظر: النحو الوافى ٢٥٠/٣.

٣- إذا لم يجرِ على مرفوعه في التذكير والتأنيث، نحو: امرأة طالق، وامرأة مرضع(١).

٤- يلغى عمل اسم الفاعل إذا لم يدل على الحدث، نحو: والد، وصاحب، ويدل على الزمان؛ لأنه بذلك يجرى مجرى الأسماء الجامدة، كقول الحطيئة(٢) من(البسيط):

ألقيت كَاسبَهم في قعرِ مُظْلِمَةٍ فاغفرْ عليكَ سَلَامُ اللهِ يا عُمَرُ

لم يرد(كاسبهم)بمعنى كسب لهم، أو بمعنى أنه يكسب في الحال أو الاستقبال، فصار(كاسب) بمعنى(والد) كأنه قال: ألقيت والدهم، فوالد مَلْغِيٌّ عمله، كذلك كاسب، إذا أريد به ذلك المعنى، أما إلغاء عمل اسم الفاعل فيرجع ذلك إلى أنه فرع في العمل؛ لأنه محمول على الفعل وليس أصلا، فيجوز العمل ويجوز إلغاء ذلك العمل وإضافته إلى مرفوعه(٣).

دلالة عمل اسم الفاعل:

لا يشترط النحاة لرفع اسم الفاعل لما بعده إلا الاعتماد؛ فلا يشترطون كونه للحال، أو الاستقبال، فيجوز عندهم أن تقول: أحاضرٌ الرجال أمس؟ بذكر أمس الدالة على المضى.

أما تعدى اسم الفاعل إلى المفعول به فلا يتحقق إلا إذا دل على الحال أو الاستقبال، فإن لم يكن كذلك أُلغِيت وظيفته بنصب المفعول به، تقول: أنا مكرمٌ أخاك . فالمقصود بها: أنا أكرم أخاك الآن، أو أنا أكرم أخاك فى المستقبل، فإن لم يكن على هذا النحو لم ينصب مفعولا به، وإن كان الإكرام قد حدث في الماضى أُلغى الإعمال ووجب الجر بالإضافة، أى: أنا مكرمُ أخيك، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ

(١) - ينظر: شرح المقرب ١٦٣/٢.

(٢) - البيت للحطيئة فى ديوانه ٢٠٨، ، وفى رواية الديوان(غيبت)، شرح المقرب ٢/ ١٦٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٧١٨/٦.

(٣) - ينظر: شرح المقرب ١٦٤/٢.

لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ الحجر:٢٨)اسم الفاعل هنا قام بوظيفة فعله فنصب مفعولا به(بشرا)؛ لأن الحدث فى المستقبل، وكذلك قوله تعالى:﴿ وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ (الكهف:٨)، فمفعول اسم الفاعل هنا(صعيدا)، فإذا أردنا معنى المضارع قام اسم الفاعل بوظيفة فعله المضارع، قال سيبويه: "فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يفعل كان نكرة منونا وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا(غدا) فإذا حدثت عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضارب عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل(هذا)يضرب زيدا الساعة، وكان(زيد)ضاربا أباك، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل فى حال وقوعه. وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيدا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى منونا"(١)، قال الفراء: "وقوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةًۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ (الأنبياء:٣٥)، ولو نوَّنت فِي(ذائقة)ونصبت(الموت)كَانَ صوابًا، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب فِي المستقبل، فإذا كَانَ معناهُ ماضيًا لَمْ يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأمّا المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس إذا كَانَ خميسًا مستقبلًا، فإن أخبرت عَن صوم يوم خميسٍ ماضٍ قلت: أنا صائمُ يومِ الخميس فهذا وجه العمل، ويختارون أيضًا التنوين، إذا كَانَ مع الجحد، من ذَلِكَ قولهم: ما هُوَ بتارك حقّه، وهو غير تارك حقه، لا يكادونَ يتركونَ التنوين"(٢)، ولو أن قائلا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، و قال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة- لدّل التنوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قد قتله(٣)، لقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتما بالمعنى، يعتدّ به، وبأثره في التقعيد، يمدّ الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة والسلامة، ويحدد عناصر معناها، ويكشف تركيبها، لأن الجملة هي الغاية

(١) – الكتاب لسيبويه ١٦٤/١.

(٢)– معانى القرآن للفراء ٢٠٢/٢.

(٣) – ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة١٤.

الأولى لكل نظام نحوي[١]، قال المبرد: "تقول: هذا ضاربُ زيدِ أمس، وهما ضاربا زيدٍ، و هم ضاربو عبدِ الله، .. كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي، لم يجز إلا هذا؛ لأنه اسم بمنزلة قولك: غلام زيد، وأخو عبد الله،.... فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع أو ما تفعله بعد ولم يقع جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره .. وذلك: زيدٌ آكل طعامَك الساعة، إذا كان في حال أكل و زيدٌ آكل طعامَك غدا، كما تقول: زيدٌ يأكل الساعة، إذا كان في حال أكل وزيد يأكل غدا"[٢]، ولا يفهم من هذا أن الإضافة لا تصح إلا إذا كان اسم الفاعل دالا على المضي، بل الإضافة جائزة سواء كان اسم الفاعل دالا على المضي أم غيره، تقول: هو ضاربُ محمدٍ أمس، وهو ضاربُ محمدٍ غدا، إلا أن النصب لا يصح إلا إذا دل على الحال أو الاستقبال[٣]، فإذا كان اسم الفاعل دالا على الحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة بخلاف ما إذا كان دالا على المضي، فالفرق بين الإضافة والنصب، أن النصب دلالته قطعية إذ هو لا يدل إلا على الحال أو الاستقبال، أما الإضافة فدلالتها احتمالية فهي تحتمل[٤]:

١ – المضي كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ ﴾ (فاطر: ١).

٢ – الاستقبال أو الحال، نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ (آل عمران: ٩)، فهذا استقبال.

٣ – الدلالة على الاستمرار كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا

(١) – ينظر: النحو والدلالة١–٩.

(٢) – المقتضب ١٤٨/٤–١٤٩.

(٣) – ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١٠٦، ومعانى النحو ١٧٣/٣.

(٤) – ينظر: معانى النحو ١٧٣/٣.

وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾(الأنعام: ٩٥-٩٦)، فهو في كل حين يفلق الحب والنوى ويخرج الميت من الحي، ويفلق الإصباح.

٤ – ثم إن إلغاء الوظيفة عن طريق الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل، بخلاف الإعمال والنصب، فإنه يفيد دلالته على الحدث، فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانا، وأحيانا نقصد به الدلالة على الاسم، وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته. وقد يقصد به شخصه وكذلك الكاتب والسائق، قال سيبويه: "هذا ما كان من ذلك عملا وذلك قولك: مررت برجل ضارب أبوه رجلا، و مررت برجل ملازم أبوه رجلا .. فالمعنى فيه على وجهين، إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل، وإن شئت جعلته عملا كائنا في حال مرورك، وإن ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جري مثله إذا كان منونا، فإذا جعله اسما لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال، تقول: مررت برجل ملازمة رجل، أي مررت برجل صاحب ملازمته رجل، فصار هذا كقولك: مررت برجل أخوه رجل، وتقول: على هذا الحد: مررت برجل ملازموه بنو فلان، فقولك(ملازموه) بذلك على أنه اسم، ولو كان عملا لقلت: مررت برجل ملازمه قومه"[١].

فبالإضافة[٢] قد يراد الاسم فقط فى حالة الإلغاء، وأما النصب فالدلالة على الحدث فقط، وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء تقول: هذا سائق السيارة، ولا يحرس حارس المدرسة، وتقصد به شخصيهما، ولو كان المقصود به الحدث لتناقض القول؛ إذ كيف لا يسوق وهو يسوق، ولا يحرس وهو يحرس؟ ولكن المقصود به الشخص كما ذكرنا.

---

(١) – الكتاب لسيبويه١٨/٢– ٢٢.

(٢) – ينظر: معانى النحو١٧٤/٣.

المصادر والمراجع

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لبهاء الدين عبد الله العقيلي المصرى ت ٧٦٩هـ ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث–القاهرة، دار مصر للطباعة – سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون – ١٩٨٠م.
- الدلالة اللغوية عند العرب، عبدالكريم مجاهد، دار الضياء–١٩٨٥.
- التحليل اللغوى فى ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، دون طبعة–٢٠١١.
- نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية، خديجة محمد الصافى، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة – ١٩٩٢م،
- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، د: محمود عبدالسلام شرف الدين، دار مرجان للطباعة، الطبعة الأولى– ١٩٨٤م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ا لطبعة الثالثة – ١٩٨٨م
- ديوان امرئ القيس، تأليف: حسن السندوبى، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط٣، ١٩٥٣ م.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ت ٦٤٣هـ ، دون تحقيق، إدارة الطباعة المنيرية، دون طبعة، دون تاريخ.
- شرح ملحة الإعراب للإمام أبى محمد القاسم بن على الحريري البصري : تحقيق فائز فارس، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، دون طبعة، دون تاريخ.
- اسم الفاعل فى القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية فى ضوء المنهج الوصفى(رسالة ماجستير)فى اللغة العربية للطالب: سمير"محمد عزيز"نمر موقدة – مودعة بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين– ٢٠٠٤.

- الرد على النحاة لابن مضاء، لأبى العباس أحمد بن عبدالرحمن اللخمى القرطبى (٥٩٢ه)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١-١٩٧٩.
- العامل النحوى فى الدرس اللسانى المعاصر(رسالة ماجستير للطالبة شيبانى زهرة) مودعة بمكتبة كلية الآداب واللغات والفنون- جامعة وهران – الجزائر.
- شرح الرضى على الكافية: رضى الدين الإستربادي ت ٦٨٦هـ، تحقيق ا.د: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية بنغازى، الطبعة الثانية -١٩٩٦م.
- اسم الفاعل صوغه وإعماله، بحث للدكتور: محمد عبدالله سعادة، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس عشر، شعبان ١٤١٦هـ.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصارى ت ٧٦١ هـ ، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية – الكويت، الطبعة الأولى- ٢٠٠٠م.
- شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلى الأندلسى(٦٦٩)، تأليف د: على محمد فاخر، الطبعة١، ١٩٩٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، دون طبعة – ١٩٨٠م.
- التذييل والتكميل: لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ت ٧٤٥ هـ ، تحقيق: حسن هنداوى، دار القلم- دمشق ، دون طبعة، دون تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (٩١١ه)ـ ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ – ١٩٩٨م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية: أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ١٩٩٩م
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ت ٧٧٨ ه، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام – القاهرة – الطبعة الأولى- ١٤٢٨ هـ.
- ديوان الفرزدق، ضبط معانيه: إيليا الحاوى، دار الكتاب اللبنانى، الطبعة١-١٩٨٣.

- شرح التسهيل لابن مالك الطائى الجيانى الأندلسى(٦٧٢) ، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى – ٢٠٠١م
- شرح التصريح على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م
- ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق: د: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربى، ط٢-١٩٩٦م.
- خزانة الأدب، عبدالقادر بن عمر البغدادى ت ١٠٩٣ هـ، تحقيق: د: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة الثالثة – ١٩٩٦م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥ هـ، تحقيق: ا.د: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامى، دون طبعة، ١٩٩٤م.
- تركيب شبه الفعل العربى بين الاسمية والفعلية، د: حسن مغازى، دار الثقافة العربية، ط٢-٢٠١٠م.
- النحو الوافى: للأستاذ: عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الثالثة ، دون تاريخ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى – ١٩٩٨م.
- أمالى ابن الشجرى هبة الله بن على الحسنى العلوى ت ٥٤٢هـ ، تحقيق: محمد الطناحى، مطبعة المدنى، الطبعة الأولى – ١٩٩٢م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار الطلائع – القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.
- ديوان الأعشى، تعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، دون طبعة، دون تاريخ.
- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة – ١٩٨٨م.
- ديوان زهير أبى سلمى، صنعة: أبى العباس ثعلب، قدم له: حنا نصر الحتى، دار الكتاب العربى – بيروت – لبنان، دون طبعة، ٢٠٠٤م.

- الأصول فى النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السَّراج (٣١٦ هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، دون طبعة، ودون تاريخ.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح– العراق–دون طبعة– ١٩٨٠م.
- معانى القرآن للفراء أبى زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ت ٢٠٧ هـ ، دون تحقيق، عالم الكتب، الطبعة الثالثة –١٩٨٣.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة(٢٧٦)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دون طبعة، دون تاريخ.
- النحو والدلالة(مدخل لدراسة المعنى الدلالى)، للأستاذ الدكتور: محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق القاهرة، ط١–٢٠٠٠م.
- معانى النحو: د: فاضل صالح السامرائى، دار الفكر للطباعة – عمان – الأردن، الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م.